

الاشتراكات

حساب في البلاد المصرية

١٨٠ ليرة كلفة

٩٠ ليرة أشهر

٤٥ ليرة ثلاثة أشهر

في الخارج

ستون فرنكا ليرة كلفة

الطبع سلكاً

الشيعة

جريدة يومية سياسية

لسان حال الحزب الوطني

المكاتب

يجب أن تكون خالصة الاجرة واضحة الخط والتوقيع

وترسل برسم مدير الادارة

بالنمرة (١١٦) شارع محمد علي

ولابد لاصحابها ادرجت أو لم تدرج

نمرة التقويم (٢٩٨٨)

الاعلانات يثق مع الادارة عليها

(المسؤول محمود أبو عثمان)

١٠ أبريل سنة ١٩١٠ - ٢ برمودة سنة ١٣٢٦

مصر في يوم الاحد ٣٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٨

انعطى باليمين ونسلب بالشمال

انفقدت الجمعية العمومية للنظر في مسألة قناة السويس فلم تثبت أمامها الحكومة في موقف واحد ولم تستطع ان تضبط معها شكلها بل كانت تظهر لنا كل يوم من الاطوار والاشكال ما جعل الناس في حيرة من أمرها. والخيريون بنوا مض السألة يقولون ان سبب هذا التشكل والتردد ينحصر في عدم استئذان الحكومة من رأى الجمعية العمومية الاخير في هذه المسألة ولكن الحكومة منذ أكثر من عشرين يوماً أخذت تشتم رائحة الخبز من خلال تصرف أعضاء الجمعية وظلت تمتدأ وتكاد تمتدأ رافضة هذا المشروع بلا تردد ولا شك ومن ذلك الوقت أخذت تبالغ بأآخر للحصول على المال الذي كان كل فيها يوم فكر للمستشار المالي في تعدي أجل امتياز القناة.

فلزت خزائنها فارغة وأصبحت ما بقي منها من النقود فلم يجدها أكثر من ١٧٢ ألف جنيه ثم نظرت إلى ما أمامها من المشاريع التي هي في الحقيقة بالبيع لزوجة الامه المصرية فلم تدر كيف تجلب لها من الذهب النضار ولم تعرف كيف تنجي جيبها من الانجليزية وسائرهم في مصر وغيرهم المثلثت عنة وبسرة فلم تجد من أهل مصر القلة التي اعتادها منهم زمناً طويلاً ولبت في أيامها تلك الادوار التي اقتلت الخزائن وارفعت الاهالي بالضرائب واوقعت البلاد في شديده الازمات ومكنت انياب الفقر والجوع من أعناق السواد الأعظم من هذه الامه حتى كادت تقضى عليهم شر قضاء يبد ان الحكومة التي تمتدأ انها لا يجرها شيء مادامت البلاد خالية من النظام الدستوري والحكومة ليست تحت الرقابة الدستورية حولت وجهها شطر الاستانة التي أقضت تحمل مندوبها هناك على اتعاف رجال الدولة البلية بإصدار لواءة سنية شلها نية تجز للحكومة المصرية ان تمتد الترويض مع من شامت من الامم الاجنبية من غير استئذان الدولة المصرية ولقد تبذرت الرسائل بين الحكومة وبين مندوبها في الاستانة هذا الصدد غير

هذا والواجب على الامه المصرية ان

تقوم عن بكرة أبيها وترسل التفرقات الى القيسر النماني وإلى مجلس نواب تركيا والصدر الاعظم بالاعتراض على اقتراح الحكومة المصرية والاحتجاج على مساعيها الخفية كما يجب على الحكومة العناية الا ترخص للحكومة المصرية في ذلك حتى تنال هذه الامه دستورها فتصبح صاحبة الاشراف على مصالحها والمراقبة على أموالها وتصرف موظفيها فانه ما دامت الخال على ما هي عليه في هذه البلاد فان كل ما يمكن من الحكومة المحلية من الحرية في الاستدانة من غير استئذان فان فيه عام القضاة على استغلال هذه البلاد والشقاء العام لمن فيها من البلاد هذا وان لنا لعودة الى هذا المقام

ان ذكرنا الامه بما يجري من وراء الاسلحة

بيانات مقدمة

من أعضاء اللجنة السابق تشكيلها

نظر مشروع القناة (تابع مائة)

فاذا لم ترض الحكومة بهذا العرض فلا بأس من مجارلتها في ذلك أيضاً الرجوع الى متوسط الزيادة للضطره في الشر سنين الاخيرة فان متوسط الزيادة فيها هو ١٨٩١٨٨٩ طناً ولا شك في أن هذا المبلغ زائد عن المبلغ الذي اعتبرته الحكومة نصاً بالزيادة للمليونين

وبما يجب للاهظة بصفة خصوصية ان الحكومة في ملاحظاتها الكتابية قد اختارت لحساب زيادة الاطنان مدة خمس وعشرين سنة فانها بحثت فلم تجد في عقود السنوات الماضية عقدا يقل عن النصاب الذي اشترطته للزيادة في هذه المدة وقد كان الامر كذلك وعلى كل حال فان الافتراض الاستتالي لا يصح على قاعدة الاستثناء بل اللازم ان يخذل تقدير المستقبل الماضي القريب كما فعلنا نحن الآن

على ان الزيادة في كل كية تكونه دائماً على نسبة مقدارها فان الزيادة المتوقعة سنة ١٩١٠ عن سنة ١٩٠٩ ستكون بالضرورة أكثر من زيادة سنة ١٩٠٩ عن سنة ١٩٠٨ وقد تأكدت هذه القاعدة

بمراجعة الثلاثة شهور الماضية من سنة ١٩١٠ على نظيرها من السنة التي قبلها وان اللجنة لم تخطئ في فرضها بل بالغ فيه ولكن الحكومة تقيس بمقاييس مقياس المصارف وهو الماضي القريب ومقياس للاراد وهو غير الماضي

(ب) الاعتبارات المقررة بتقدير الارادات

رأت الحكومة ترك القياس على الماضي في تقدير الارادات لاعتبارات من الحكمة ان ينظر إليها شيء من الاعتبار ولكن ليس من الحق ولا من الصلحة المبالة في تجسيها

قالت الحكومة ان هناك عدداً أو اقل من مائة في المائة تشمل في اقصا الرسوم حتى يصل الرسم الى حصة فرنك من العطن الواحد ثم لا تهت لها اللجنة انه لا يمكن هناك اتفاق ولا اتفاق وانما هو برنامج للبر على كذا اتفق هذا السبر مع مصلحة الساميين وأرباب الفن ما وجت الحكومة الى الاعتراف بأن هذا الاتفاق انما هو برنامج ولكنه في آن واحد كلام شرف مرتبطة به الشركة ارتباطاً أدنياً في قوة الارتباط للسفن ولكسما في رأينا ان الشركة تصرف لاسمها ٢٨ في المائة لوجدنا ان الشركة زائدة عن تصرفها بدم الارتباط هذا البرنامج والحضوع له انما يقع الساميين في تقيد في العمل به

قالت الحكومة وداعاً هذه القطة انه يشترط لتزليل الرسوم ان يكون عدد الاطنان الزائدة يأتي بما يكفي لتزليل الرسوم ختئين سنياً على الاقل ولكن هذا القول نفسه مردود بأن نفس الشروط يعم ان كل زيادة في الاراد عن حصة وعشرين في المائة يجب ان تشمل لتعويض الرسوم أي انها من حق أرباب الفن ومع ذلك فان الشركة لو تخذت برنامج لوندرة بالذقة والضبط كان يجب عليها ان تصرف للساميين الا حصة وعشرين في المائة والباقي تحفظه في حاصل خاص ليستعمل في اقصا الرسوم ختئين سنياً مادام ان من حق أرباب الفن كما يدل عليه البرنامج ومع ذلك فما هو الار للرب على اقصا الرسوم حتى يتغير رسم العطن الواحد حصة فرنك من هذا التقيس مانع من اضطراب زيادة الاراد مليونين على الاقل كما قدرته اللجنة في الجواب

لانا الافتراض ان رسم المرور هو حصة فرنك في اليوم وقد زادنا الزيادة السنوية للضطره في حدود الاطنان لوجدنا ان الزيادة المضطرة في الاراد لا تقل عن مليونين كما قدرت اللجنة فان كانت الزيادة المضطرة ٥٠٠ ألف في السنة كما ذكرته الحكومة شرطاً لزيادة الاراد مليونين وكان رسم العطن الواحد حصة فرنك لكانت الزيادة

السنوية في الاراد ٢٧٠٠٠٠٠ فرنك في السنة — اما اذا قسنا على الماضي وأخذنا متوسط زيادة الاطنان في العشرين سنة الاخيرة وهو ٧٢٢٣٥٩٦٠ وافتراضاً أيضاً ان رسم المرور سيكون من اليوم حصة فرنك لكانت الزيادة المضطرة في الاراد هي ٣٩١١٧٨٠ وهذه الزيادة تكاد تبلغ ضعف الزيادة التي افترضتها اللجنة واعتبرتها أساساً لحسابها

فيظهر ان اعتبار تقيس الرسوم الى حصة فرنك من العطن حتى يبر تدريج ليس من شأنه ان يطعن على تقدير اللجنة بانه بالغ فيه

لما لم يقع بروجرام لندرة ولا اقصا الرسوم الى حصة فرنك من العطن في الاراد قالوا كلا ان مبادي العدل الانساني ستقضي على الشركة ان تزل الرسم حتى عن حصة فرنك من العطن الواحد متى بلغت زيادة الاراد مبلغاً عالياً واللجنة لا تحب ان تناقش كثيراً في هذا العدل الانساني الذي سيحرم مصر من حقها في القناة ولكن مع ذلك قد يقال انه سيأخذ نصيبه هو أيضاً من الفرق بين ما قدرته اللجنة لزيادة وبينما يتدور لما الماضي ومقداره اكثر من مليون في السنة

من هذا قد ظهر ان الاعتبار المتفق بتقيس الرسوم ملحوظ في تقرير اللجنة وانه لا عمل للبالغة في تجسيه

هناك اعتبار آخر وهو اعتبار مزاحمة القتال التي يتجسها حتماً في ايراده وأخر ما فترت به هذه المزاحمة هو ان الفرق في طريقة استعمال التوربين كقوة محرك للسفن البخارية يجوز ان يأتي بتأثير كبير على الحالة الراحة وتطبيق هذه الطريقة على السفن الكبيرة جداسيدعو الى زيادة حائلة في سربها وهذه الزيادة تقدر بنحو ١٦ في المائة وعلى ذلك يصبح المرور من رأس الرجاء الصالح اوفر لمصلحة التجارة من المرور من القناة بشرط الا يتجاوز الفرق بين الطريقين ١٦ في المائة — واختارت الحكومة لذلك مليوناً عدها المسافة من لندرة الى سدي (بسترايا) والاخرى من لندرة الى اوكند (زيتندة الجديدة) وأضافت على هذا النظر نظراً آخر يتعلق بقناة باناماتال ان تجارة الساحل الشرقي لأمريكا ستزاحم التجارة الأوروبية في الشرق الاقصى وتستخدم طرقاً غير طريق القناة

فأما ما يتعلق بقناة باناما فان هذه القناة لن يكون لها تأثير الا في المزاحمة بين أوروبا وشرق أمريكا في الشرق من جهة ترويج كلا الطرفين مصنوعات لامن حيث ازدياد الحركة التجارية بين الشرق والغرب التي تحفظ دائماً تقدمها مادامت الصحة بين الحاقين بالاستثمار وما دام الشرق الاقصى في ابتداء تنمته لتجارة الحرية ومن جهة أخرى ان الشركة نفسها صرحت بأن قال باناما يستعمل ان ينافس قنال السويس

وأما العجز الذي يخاف منه قنال السويس متى تم استعمال طريقة التوربين في المراكب التجارية لتضايف سربها فيبعد ان يحصل لان النسبة بين الطريقين ستبقى محظوظة دائماً بالنسبة التجارية تحضى سرعة النقل بالضرورة ولكن الحكومة تقول ان هذه الطريقة تؤثر بشرط ان يكون الفرق بين الطريقين ١٦

في المائة قائل ولكن المثلث الذين اختارتهما الحكومة لذلك لاصطلاح الاستدلال بل تعب عنها حتى وجدا ولكن اللجنة تؤكد ان الفرق الزمني بين الطريقين من مرسيليا وهو التوسط لقرب الى جميع الثغور الشرقية المهمة حتى في استراليا نفسها يزيد دائماً على ١٦ في المائة كما بين من هذا الجدول فاننا نقص قنال السويس السفن التي تذهب مباشرة الى سدي أو اوكلاند فذلك لا يدعو الى الخوف من عجز الاراد فيه وهناك هو الجدول المأخوذ من جدول البحرية الفرنسية

(المسافات بالايام من مرسيليا الى تنور الشرق للمدة عن طريق الرجاء عن طريق القنال) وهنا أنت اللجنة على جدول ينت في مدة السفر بالايام التي تستغرقها سفن البضاعة السريعة وسفن البضاعة العادية السرعة اثناء مرورها على ثور الشرق المهمة وهي عدن (البحر الاحمر) وبومباي (الهند الغربية) وكولومبو (سيلان) وبنغالور (مدغشقر) وكالكتا (الهند الشرقية) وستافورة (مقه) وباتايا (جاوه) وسيجون (كوشتانين) وهو قنق (الصين) ومانا (جراثر) (الفلبين) وميلبورن (استراليا) ويوكوها (اليابان) عن طريق الرجاء الصالح والسويس

من ذلك يظهر ان هذا الاعتبار مع كونه أكثر أهمية من غيره فانه ان يكون له في مستقبل القتال أثر يدعو الى الخوف من عجز اراده فم يق بعد ذلك الا أن فرض اللجنة هو الذي يؤخذ به فيما يتعلق بتقدير الاراد

ج — تقدير المصارف قالت الحكومة ان اللجنة بالت في تقيس الرسوم وكان يجب عليها أن تتخذ الماضي دليلاً لما في تقديرها وتدرجت من ذلك الى محاولة اثبات ان المصارف تتبع الاراد على نسبة معينة فكما زاد الاراد زاد المصارف واللجنة تقص للجمعية العمومية أسباب جعلها المصارف بحد سنة ١٩٠٨ — ٢٥ مليوناً من الفرنكات بدل ٤٧ مليوناً كما يأتي

وجدت اللجنة ان مبلغ ٤٧ مليوناً من الفرنكات اي حصة مصروفات سنة ١٩٠٨ يكون كما يأتي ١٧ مليون تقريباً فاقط ديون كاهاستنك قبل نهاية مدعاً لانتا لالحالي لوفرض ومدلاً لانتا وفي من تلك الديون شيء فلا تطالب الحكومة بشيء منها حسب نص مشروع الاتفاق لان هذا الاتفاق لا يبرها الا بأقساط السلف المستجدة التي وما تعد من سنة ١٩١٠ لالعمال التحسين والتوسيع التي يشرع فيها من سنة ٩١١

١١ مليوناً فوائد واستهلاك سهم رأس المال المقرر حسب نظاما الشركة ان يتم استهلاكه في نهاية مدة الامتياز الحالي ولو فرض ومد الامتياز عدلت الشركة مدة الاستهلاك الى ما يبد سنة ٩٠٨ فلا تحلل الحكومة شيئاً في مليوناً احتياطي قانوني وهذا مبلغ يؤخذ سنوياً بواقع ٣ في المائة من زيادة الاراد بحد المصارف ورأت اللجنة ان هذا المبلغ قد يقع في السنة ١٩٠٨ نحو ثلاثين مليوناً من الفرنكات والشركة نفسها قالت غير مرة انها ربما أوقت بزيادة مبلغ هذا المصالح

٤ ملايين لاسم استهلاك المبيعات وسيأتي الكلام عليه

٣٤ مليون الباقي هو مجموع أنواع المصروفات المصوبة التي سنها الحكومة مصاريف الاستهلاك ووجدت اللجنة نحو نصفها تحتفظ بالحفظ والصيانة والشركة فيها قالت غير مرة أيضا ان مصروفات هذا النوع زادت زيادة استثنائية في السنوات الأخيرة لانها لم تقتصر على الأعمال العادية بل زيد عليها بعض أعمال التحسين والتوسيع والتشييد التي شرع فيها من سنة ١٩٠٩ ورأت الشركة ان تتفق عليها من التوافق والتوافق فيها فأنجز إصدار القرض المصرح لها بإصداره بضع سنوات توفر عليها أقطار هذا القرض من فائدتها واستهلاك ولا تخسر سوى فوائد تشييد المبالغ التي تأخذها من التوفر لديها وهذا لا يذكر بجانب ما تستفيد من تأجيل إصدار القرض خصوصاً وان قائمة التشييد في السنوات الأخيرة كانت هائلة

رأت الشركة صاحبها في ذلك وعملت الأعمال المطلوبة التي قامت بها ولم تصدر القرض الا في أواسط سنة ١٩٠٩ فردت الى حاصل التغطية المبالغ التي أخذتها من عارة كاتفا وفي حاصل مصروفات الحفظ والصيانة عملاً بما أضافته عليه كل سنة من هذه التغطيات الاستثنائية

ولو حذف من قيمة المصروفات من هذا النوع مقدار ما يخص هذه الأعمال الاستثنائية باعتراف الشركة ما كانت زيادة المصروفات بالنسبة التي ذكرتها الحكومة خصوصاً اذا لاحظنا ما قاله وكيل الشركة قائم من ان حسن حفظ هذه الشركة

أما لم تكن كافي الشركات التي كان زاد إيراداتها زادت مصروفاتها بنسبة زيادة الإيرادات خلافاً لزمه الحكومة بل قد زيد الإيرادات زيادة فاحشة في كثير من السنوات والمصاريف تكاد تكون في هي

أقرت اللجنة جلة المصروفات بينها في سنة ١٩٠٨ على إعلانها وأضافت إليها نحو الثلث وجعلتها مصروفات القتال بد سنة ١٩٦٨

على ان الحكومة لم تنازع في ان المصروفات كانت في سنة ١٨٧٠ ثمانية ملايين من الفريكات

أصبحت في سنة ١٩٠٨ أي بعد نحو ٤٠ عاماً ١٤ مليوناً مع ثمانية ملايين من المصاريف غير الاعتيادية

مضاف إليها لم تكن الزيادة الا خمسة ملايين فوجئنا في كل ٤٠ سنة تزيد ٥ ملايين

لكن المبلغ الذي زادت عليه اللجنة كثيراً وضلا عن ذلك فيما ان الحكومة تود ان تروج في الحطب وتقول ان الاعداد عدم عمل الحطب على إيرادات واحدة فلاحظنا لاحتواء

بذلك ايضا في المصروفات فلو أخذنا متوسط مصروفات الاستهلاك في المدة الماضية كلها

لكانت قيمة قتال كل سنة نحو ٧ ملايين من الفريكات لان جميع هذه المصروفات بلغت الحد

١٩٠٨ - ١٩٠٩ مليوناً ٤٤٧ ألف ٨٠٠ أي نحو ٢٠٠ مليون فقسمتها على ٣٨ سنة يكون

متوسط مصروفات السنة ٥ ملايين وكسور نحو أضعاف هذا المبلغ مثله لا يكون المبلغ الذي قدرته اللجنة قليلاً كما تقول الحكومة اهم الا

اقتضت لما لك الحقوق وما زنتها لما الشركة أخطأت الحكومة في خصم كل ١٧٨

مليوناً فلو كررنا ان نفرض بمثلها فأصرت على ذلك وهي تحاول اثبات ان المصاريف

يجب أن تفي ١٧ مليوناً وقالت عبارات غريبة ومبهمة بأن القتال لا بد وأن زيد

نصيبه وقسمته حتى يمكن للفن الكبيرة أن تفرق وهذا يستدعي قسمة طائلة

فمنعت الشركة لان قترض مبالغ كبيرة فيقوم إيهام مبلغ الاستهلاك على أنه أي ١٧

مليوناً سنوياً ولم تذكر شيئاً من أصلها فرائد واستهلاك سبيلها في ذلك

١١ مليوناً سنوياً ولكن لمصرط على أن لا يرفع على ما يوم لها حتى هو فيها

في مصرى اللجنة المحكة ذلك ولا تباين في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

فهل لئله هذه المسألة على الآراء في المستقبل ؟

ترى اللجنة ان القرض الأخير الذي أصدرته الشركة في سنة ١٩٠٩ كان

سند القيمة الرسمية لكل سند ٥٠٠ فرنك والقائمة في المتوسر الاصدار ١٣٨٠ فكانت

المسألة في كل سنة ٢٧ فرنك وفي مجموع الحسب مليوناً (أي قيمة السلفة نحو ٨٠

الف فرنك) أي يكون كل مستفيد نحو ١٦٠ الف فرنك نحو مئة مليون لاصلاح

الاراضي المجاورة للقتال وأعدادها للبناء ومن المعلوم ان جميع الاراضي تم

اعدادها ولم يكن لازماً لها في المستقبل من هذا القليل بل أصبحت ذات ابرار من

البحر ونحو ٥٠ مليون في مصارف وفتحات غير رسمية في ترويض مشروع القتال قبل

ضحه وفي الحصول على القروض والبطاع عن القتال وغير ذلك مما يفصله أحوال

تاريخ القتال ومصاريف الادارة طول فترة السلم الخ ويستحيل أن يحدد ذلك في

للتنبؤ نحو ٣٨٠ مخصصاً من مبلغ ١٣٣١ يكون

الباقى ٢٥٣ مليون يضاف عليها قيمة السلفة التي عملت في سنة ١٩٠٩ وقدرها ٥٠ مليوناً

المجموع ٣٠٣ هو كل ما تعلق على القتال في ضحه وتوسيعه وتمتبه

وعليه فلو قالت اللجنة انه لم يدرمه الا مئة مليون لم تكن مقبولة لان القتال

فتح فلاحاً وضاحياً وتوسيعه الى أن أصبح كاحول الشركة قسماً كاف كرون

أكبر المراكب ضخامة معها كان عددها بدون تخزين وما الأعمال التي تزم بمس

ذلك سوى حفظ وصيانة ذلك اذا اضطررت الشركة لتوسيعه بعض التوسيع فلا يكون

ذلك بمقدار مائات فلا خلاف في ان الحكومة غير ملزمة

بها فوجب استبعاد قيمتها وأما الاحتياطي القانوني فلم تذكره الحكومة شيئاً فكلما

وافقت على قول اللجنة بخصوصه فلا عمل أيضا البحث فيه وأما حاصل استهلاك

الوجودات فتقول الحكومة ان التخم خصم من هذا الحاصل من عهد انشاء

ملايين فرنك وكسور والباقي منه ثلاثة ملايين سنة ١٩٠٨ - ١٩٠٩ مليوناً ومجموع ثمن المبيعات

والباقي ثمانية السلف كدورة ٦٥ مليوناً منها نحو ٨ ملايين مازالت تم ومهمات تحت

التشغيل ولا تدرى اللجنة كيف يستعمل قيمة هذه المبيعات والمبيعات التي تخلق

حساباً يجب تخصيص مبلغ لاستهلاك ولو خصنا هذا المبلغ ١٥ مليوناً يكون

الباقى ٥٧ مليوناً ويوجدنا لاستهلاك ١٥ مليوناً في ملايين من الفريكات فهل يجوز

لاستهلاك ٩ ملايين ان خصص من الارادات كل سنة ٩ ملايين

الحكومة ان هذه المبالغ بزيادة على كل ما خصه من المبيعات والمبيعات

مجموع هذه المبيعات فرائد على سنوياً ببلغ ٥٠ في

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

ولو فرضنا انه يلزم تكسيل حاصل الاستهلاك الى ان يبلغ مقدار ثمن المبيعات

ثم زيد عليه سنوياً قيمة المبلغ مما يصير بمقداره من بد خصم مقدار ما يراد من

أتمت المبيعات التي تباع لكان مقدار اللازم لتكيلة هذا الحاصل ١٧ مليوناً (عما

فيه المبيعات والمبيعات التي تحت التشغيل) وهذا يكفي ٤ سنوات أو ٥ ليكون مقدار

ما باضول هذا الحساب موازياً لخصومه الحالية وبعد ذلك يضاف الى هذا الحاصل

سنوياً قيمة ٥ في المئة من ثمن المبيعات التي تشرى مجدداً وما هذا المبلغ بالنسبة الكبير

لانه لو فرض وصار شراء مبيعات بشرة ملايين في السنة فلا يؤخذ من الإيرادات

سنوياً لاستهلاكه الا قدر ٢٠٠ الف فرنك وهذا مبلغ لا يذكر بجانب الاربع مئتين

التي تجزى الآن قالت الحكومة في هذا الصدد أن

الحق للقوة وترى اللجنة انها الان امام مشروع يراد فيه البحث والتجسس بهدو

وسكنة من غير فرع من المستقبل ولا صرف النظر بالمره عن الاحتمالات القريبة

للتوقع وان هذا النوع من النظر يقتضى حساب الامور العادية لا الاستثنائية

ويستدعي السير على المناهج القوية الان لاعلى المناهج الضعيفة باعتبار ان القوة

تستعمل للذهب الضيف قوماً وتعمل الذهب القوي ضيفاً لانا اذا استسلمنا الى

الخوف مما تسله القوة ضد الحق لانا انظر في أي أمر من الامور المتشعبة لانه

في الامور ان القوة القوية تستعمل في القوة السوس يجوز القوة أيضاً أن تأخذ حق

للضرين على مصر وطهم خضع بقناة السوس والتوائت التي تقول الحكومة

انا نستعملها الآن من امضاء هذا المشروع وبالاراضي التي سنجتفها لمساعدة

الاربع المئتين وبكل أمل من الآمال ليس للقل حساب امام القوة واذا

فكر ان قاعدة الاعمال الدولية ستبنى كلها على القوة في المستقبل بدل كونها الان يبنى

بعضها على الحق وبعضها على القوة على ذلك ترى اللجنة ان تطبيق قاعدة الحق

للقوة على ما يكون من امر قلة السوس عند اقتضاء الامتياز الحلال تطبيق اذا كان

من الحكمة التراضيه وتلافيه فليس من السداد اعتبار امر احقاً ومهدداً لمصر

يجب عليها أن تخلقه من اليوم بقبول مد الامتياز قبل الاوان ولعلنا القلحش ومن

غير ضرورة طبيعة بل حسن التصرف في تلك الميزان في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

السياسة في ادواراً متعددة متشعبة لا يمكنها احد وان كانت اللجنة لا تزال تقول بانه

ليس للسياسة دخل في هذا المشروع كما تقول الحكومة الا انها تسجل هنا ان التهديدات

السياسة لم تتحقق في الماضي فبيد ان تكون الاحتمالات السياسية التي تخاف منها الحكومة

ذات أثر عظيم في المستقبل وما دام كل شيء في هذا المشروع مضافاً الى المستقبل

فان لا تنتظر في امضاءه حلول المستقبل ان هذا الوقت هو أنسب الاوقات

للتاقد ولكن الحكومة تقول ان هذا الوقت هو أنسب الاوقات للتاقد لا كما

ذهبت اللجنة الى أن وقت التاقد لم يكن بعد واللجنة لا تزال على رأيها الاول حتى

بعد الاطلاع على ملاحظات الحكومة وبعد سماع ردودها في الجدة

فمن ان في كل تفاق لا بد من المنفعة البالغة للتقدين وان الشركة قد جعل

عليها بعد عشر سنوات ان تجعل دفع ثمن أكثر مقداراً من الثمن المقرض الآن

ولكن على هذا اذا كانت مد الامتياز سيكون الى سنة ٢٠٠٨ دائماً ومهما كان

وقت التاقد عليه فاما اذا كانت الحكومة المصرية تمد الامتياز في المستقبل بعد عشر

أو عشرات من السنين الى ٩٩ سنة بتدري من يوم المقد لما كان لهذا الاعراض

على مطلقاً ويكون القيد بذلك متعادلاً فيه منتهى الحكومة ومنتهى الشركة

ولقد ترى اللجنة انه كلما زاد درس المشروع سواه من قبل الحكومة أقدم

قبل الجمعية ظهرت فيه عيوب أهمها راجع الى عدم القدرة على تقدير الحالة في المستقبل

البيد فمن حسن التصبر أن لا يتعدى الاجيال للاطلاع على أغلب مقدماته مبينة على فرع

من المستقبل قد يكون عيباً بلرة وقد يكون مبالغة فيه

لذلك ترى اللجنة ان الوقت لم يحن بعد بل أجل امتياز القتال خصوصاً بالشرط

الحاضرة التي ظهر فيها التبين ان مع عدم الضرورة لالية المبيعة

للمحافظة على الاموال التي تأتي من هذا المشروع تصرف في أعمال نفعية لبلاد

مع الضمانات الكافية لحسن استثمارها تقول الحكومة ذلك وبمسطاً انواع

الاعمال التي تترك في البدء فيها بالتفرد المنفعة مما تدفعه الشركة وقد فعلها

سادة فاطر الاشغال السومية في البنية واللجنة ترى ان هذه الاعمال

منفعة ولا حظان الحكومة كان يجب أن تنفذها على هذه الاعمال

الانواع الاخرى التي صرفتها لاحتياطي وجانباً كبيراً من الميزانية الاحتياطية وزيد

على ذلك ان الحكومة قد صرفت كثيراً مما صرفت في سائر لاقى مكسب

غيره من الاعمال كبناء السورج والحدائق وغيرها من الاعمال التي لا تدرى

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل في المستقبل

اللائحة الداخلية

للمجمعين العموميين

الفصل الاول

في عقد الجلسات ونظامها

لأداة الاول - متى حل ميعاد الجلسة

وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافياً لفتحها

يعوم الرئيس الى أخذ محلاتهم

ثم يتصيح الرئيس الجلسة ويدير

للتلفات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء

الجلسة أو امتدادها لمياد بمجده بعد أخذ

رأى الجمعية

لأداة الثانية - في ابتداء الجلسة يقرأ

محضر الجلسة الماضية وتؤخذ الاراء على صحة

ثم يوقع على الرئيس والسكرتير العام

المادة الثالثة - عقب التصديق على

محضر الجلسة للانية يجبر الرئيس الجمعية

بما ورد له من المكاتبات الرسمية وما تحيله

عليه اللجنة للنصوص عليها في المادة ٣٧ من

المكاتبات للتدريسية ثم يأمر بجلوسها

والجمعية أن تقرر عليها وتقررها عليها

أو بغيرها

لأداة الرابعة - لا يحكم أحد في

الجلسة الا بل من الوجة وعلى الاخذ

بترتيب الاول فالاول ويكون التكميم

والمنا ووجه خطه وفقاً للمادة ١٥٠

هذا كذا للارادة في الاستعانة

الاستعانة

لأداة الخامسة - لا يحكم أحد في

الجلسة الا بل من الوجة وعلى الاخذ

بترتيب الاول فالاول ويكون التكميم

والمنا ووجه خطه وفقاً للمادة ١٥٠

هذا كذا للارادة في الاستعانة

الاستعانة

لأداة السادسة - لا يحكم أحد في

الجلسة الا بل من الوجة وعلى الاخذ

في الثمانين - وبناء المرائب
(والأشجار)

الامر بنفها

المحققون لها رغبات الجمعية السوفية الوقت الحاضر

أطن بل استنداق الحكومة لاني لم يكن
ذلك وأتني أن تكون على علم بأن
سياستها الرشيدة هي التي يفتقر إلى علم
المطروح في تلك الشؤون التي وقد كبر
لم تضمنها موضوع البحث الا ان شاء الله
الاول في القبول حكومتنا العصرية
العاديين ضموها موض. الناية عرطو

عن ان اتعدا حكومتنا فلا تخضعنا
 إلا بقية خاصة وفكرة طرفة صالحة
 وهي فكرة الإصلاح والاعمال ولا
 الامور النظام للاقتصاد وتصرفت فتعد
 اهم لا يرضونها ويستول معرفتها ولو من
 أي مصدر كان
 وعلى هؤلاء القوم جهامة أميرة
 في مقولة يشتم لها بها الاخلاق في عمل

نوعی علی من یدم الامرو دلی خطا

الحق سبحانه وتعالى

عن خط القبة لكب ما عصبها

صدر العدد الأخير سنة ١٣١٠ هـ من قبة
طالع الملك وفيه رسم جادة الكاتب القوي
والجانب المثل وسبعة من ألقابها وهي
المستقران وبسبب التكرار وفي بعض النسخ
التي ذكرها في الأثر

